قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا

Civil-military Relations and the democratic transation in the Arab World: The Position of the Algerian Military on February 2019 Mobility as a model

خديجة بن قدور [1] ، * ، جهيدة ركاش [2]
[1] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية بالجزائر - جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف - الجزائر.
[2] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-، الجزائر.

Key words:

Civil-Military Relations

Democratic Transition

Popular Mobility

the Military.

Abstract

This study is based on the differing position of the Arab armies in the First Wave of Arab Mobility named the Arab Spring that varied between respondent and dissident, and the impact of this disparity on the democratic transition in these countries to enshrine democracy or overthrow it. It investigates the problem of the civil-military relations and democratic transition in the Arab countries during the Second Wave of Mobility. It addresses the Algerian context to examine the position of the Algerian Military on February 2019 Mobility in which the Algerian people expressed their rejection of the prevailing regime through their demonstrations and marches. The findings praised the role of the army institution in securing the movement and accompanying it on the one hand; demanding the activation of articles 07, 08, 102 of the Constitution stating that people are the source of all authority and approving the President's Office vacancy because of his resignation as a result of a medical impediment on the other hand, as well as saving the democratic transition in Algeria until the election of a civilian president in elections supervised by an independent commission established for this purpose.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2021-05-07

القبول: 2021-06-08

الكلمات المفتاحية:

العلاقات المدنية العسكرية

الانتقال الديمقراطي

الحراك الشعبي

المؤسسة العسكرية.

ملخص

بناء على تباين موقف الجيوش العربية من الانتقال الديمقراطي في الدول العربية خلال موجة الحراك الأولى بين مستجيب ومواجه، وتأثير هذا الدور على مسار الانتقال الديمقراطي في هذه الدول بتكريس للديمقراطية أو بإسقاطها، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في تأثير العلاقات المدنية العسكرية على عملية الانتقال الديمقراطي في بلدان الوطن العربي خلال موجة الحراك الثانية من خلال التطرق إلى الحالة الجزائرية، انطلاقا من التساؤل عن موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019، وتأثير هذا الدور على العملية الديمقراطية بها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى التعريف بالدور الذي لعبته مؤسسة الجيش في تأمين الحراك ومرافقته من جهة، ومطالبتها بتفعيل المواد: 07، 08، 102 من الدستور القاضية بأن الشعب مصدر كل سلطة، وإقرار شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب استقالته لحدوث مانع طبي من جهة ثانية، وكذا الوصول بالانتقال الديمقراطي بالجزائر إلى غاية انتخاب رئيس مدني تحت إشراف لجنة مستقلة أنشأت لهذا الغرض.

* Corresponding author at : Hassiba Ben Bouali University of Chlef . ALGERIA.
Email : k.benkaddour@univ-chlef.dz

1. مقدمة

عرف الوطن العربي موجة حراك شعبي كبيرة ابتداء من سنة 2011، طالبت من خلالها الشعوب العربية بإسقاط الأنظمة الاستبدادية القائمة واستبدالها بأخرى ديمقراطية، وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية بالانتقال الديمقراطي، وقد شهدت هذه التظاهرات تصديا كبيرا من قبل هذه الأنظمة التي رفضت التنحي عن السلطة، بإقحام جيوشها في التصدي لها وإسقاطها، مما نتج عنه اختلاف في ردود الفعل الخاصة بهذه الجيوش من خلال تأييد السلطة الحاكمة بحمايتها والعمل على إبقاءها أو برفض الانصياع لأوامرها في التصدي لهذه التظاهرات مساندة لمطالبها، مما انجر عنه تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي لهذه الدول أو إجهاضها .

إن المتتبع لكرونولوجيا أحداث ما بعد موجات الحراك في الوطن العربي منذ سنة 2011، يثبت وجود موجة ثانية تزامنت مع نهاية سنة 2018 وبداية سنة 2019، ظهرت في كل من السودان والجزائر لتتبعها لبنان ومصر بأقل تقدير.

تقوم الدراسة بناء على منهج دراسة الحالة بالتطرق إلى الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر في فبراير 2019، والذي أخذ شكل مسيرات وتظاهرات تطالب برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، ليرتفع حجم المطالب بعدها إلى إسقاط كلي للنظام ورموزه، وتظهر المؤسسة العسكرية حينها لتبرز موقفها من هذا الحراك من خلال جملة خطابات قائد أركانها السيد أحمد قايد صالح، التي ألقاها خلال زيارات العمل والتفقد للنواحي العسكرية بالبلاد، وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

فيم تمثّل موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019، وما موقعها في تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي الجزائري من عدمه مقارنة مع موقف الجيوش العربية الأخرى في موجة الحراك الأولى ؟.

وللإجابة عن هذا الإشكال تم الانطلاق من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في:

أولا: كلما تم تحييد المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها من قبل نخب مدنية قوية ومتماسكة في عملية الانتقال الديمقراطي أدّى ذلك إلى نجاح هذه الأخيرة والعكس صحيح .

ثانيا: أثّرت العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال تبنّيها موقف التأييد أو الرفض للحراك العربي في مطالبه لإسقاط الأنظمة السائدة في موجته الأولى سنة2011.

ثالثا: ساهم موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال حراك 2019 في تدعيم ومرافقة الانتقال الديمقراطي بالجزائر من خلال حماية الحراك ومرافقته والاعتراف بمطالبه.

وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى مجموعة من المحاور المفاهيمية والتطبيقية بهدف معالجة فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية بتتبع المحاور الآتية :

1.مفهوم العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي والعلاقة بينهما.

2- العلاقات المدنية العسكرية العربية والانتقال الديمقراطي في الدول العربية خلال الموجة الأولى من الحراك.

3.موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 وتأثيره في الانتقال الديمقراطي في الجزائر .

2. مفهوم العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي والعلاقة بينهم

خلصت التجارب الدولية إلى أن الانتقال الديمقراطي في أي بلد مرهون بمجموعة من التحديات أهمها موقف المؤسسة العسكرية منه وأداؤها خلاله، وقبل الخوض في هذا التحليل لابد من التعرف على الإطار المعرفي لكل متغير منهما وسياقاته ومحاولة إيجاد العلاقة التي تربط كل متغير بالآخر.

1.2. مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

تدرس العلاقات المدنية العسكرية من خلال تسميتها العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وتُعتبر مفهوما حديث النشأة في حقل العلوم السياسية مقارنة مع باقي المفاهيم السياسية الأخرى، حيث ترجع أولى الكتابات في هذا المفهوم إلى عالم السياسة الأمريكي "صاموال هينتكتون" **Samuel Huntington** في كتابه "الجندي والدولة"، والذي درس من خلاله العلاقة بين الجيش والدولة بالمفاهيم الآخرى، حيث ركّز في كتابه على مجموعة من الالزامات في هذا الشأن أهمّها ضرورة سيطرة المدنيين على العسكريين من خلال فكرة احترافية الجيش التي توجب استقلاليته وحياده السياسي، وجاء تحليله لهذا المفهوم مع بداية ما سماه بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (**علام**، 2018)، وقد أطلق على دراسته في هذا الشأن بالنظرية التقليدية للعلاقات المدنية العسكرية لأنها درست الحالة الأمريكية فقط مما أدّى إلى نقدها وطرح رؤى حديثة في دراستها، وظهور نظريات حديثة في تفسير هذه العلاقة.

لا يوجد تعريف موحد للعلاقات المدنية العسكرية نظرا لتعدد وجهات النظر المحددة لطبيعتها، فعرفت على أنها التحدي الأقوى في معادلة الصراع المستمر على السلطة بين المدنيين والعسكريين لتحديد من له اليد العليا في التعامل مع القضايا الخلافية (**جلال**، 2015، **صفحة** 156)، ويرى جون كيمينو JON Kimminau على أنها إما تكون علاقة تعاون أو صراع نتيجة لاختلاف التوجهات والأهداف لدى كل منهما (**جلال**، 2015، **صفحة** 156).

أما عامر مصباح فقد رأى بأنها كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية والآنية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، بأداء دور الدعم والتعزيز

لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد داخليا وخارجيا، والحفاظ على الأمن المجتمعي في بعدها الاستراتيجي (**مصباح، نظرية العلاقات المدنية العسكرية ـالحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي**، 2018).

أما عن الطرح الجديد والحديث في تفسير العلاقات المدنية العسكرية وتحليلها في سياق غير غربي فقد تمثل في مجموعة من النظريات، أهمها نظرية التوافق للباحثة "ربيكا تشيف " Rebecca Schiff" التي تقوم على أساس أهمية الحوار والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية الحاكمة، والتأكيد على أسلوب الحوار والتوافق بينها، واعتماد المؤسستين على المتغيرات الثقافية والإجتماعية لتشكيلاتها القائمة بالأساس على منع احتمال التدخلات العسكرية (**عودة**، 2017، **صفحة** 516)، أما نظرية تقاسم السلطة لصاحبها "دوجلاس ليبلاند" DOUGLAS L.BLAND" فتقوم على أساس أن للعسكريين دور في مجال الدّفاع بشكل أساسي إضافة إلى دورهم في الحفاظ على الأمن، بحيث تتحقق السيطرة المدنية من خلال اقتسام المسؤوليات بينها وبين العسكريين في جوانب معينة بحيث لا يكون تداخل بينهما، إضافة إلى تأكيدها أن النّخب المدنية هي الآن المصدر الوحيد والشرعي للتوجيه العسكري، إذلا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤوليات والسيطرة المدنية والاشتراك في اتخاذ القرارات لاسيما ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الاستراتيجي المتعلقة بالأمن والمجتمع (**عودة**، 2017، **الصفحات** 519ـ520) .

يتّضح ممّا تمّ الإشارة إليه أن العلاقات المدنية العسكرية مفهوم غربي جاء لتفسير دور العسكريين مقارنة مع المدنيين في أي نظام سياسي خارج الدور العسكري، وذلك من خلال سيطرة النخب المدنية على العسكرية، وقد شهد تطورا كبيرا لإخراجه من البيئة الأمريكية الديمقراطية إلى بيئات أخرى والحديث يخص هنا الديمقراطيات الناشئة والدول النامية .

2.2. مفهوم الانتقال الديمقراطي

عرّف كل من أودونيل وشومبيتر الانتقال الديمقراطي بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، بحيث يتم تدعيم النظام الجديد أثناء هذا الانتقال وأعقابه وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد" (**البوشي**، 2019).

وعرّف أيضا بأنه الانتقال من حالة إلى حالة، من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب في المجتمع (**عبد الفتاح ماضي**، 2009، **صفحة** 27).

ويرى حسنين توفيق ابراهيم أنه مفهوم يشير إلى مجموع العمليات والتفاعلات المتعلقة بانتقال نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، مع الإشارة في هذا الشأن إلى أن للانتقال الديمقراطي أشكالا أو أنماطا لنظم الحكم غير الديمقراطية، التي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه (**حسنين**، 2013).

وهذه المفاهيم من شأنها تمييز مفهوم الانتقال الديمقراطي عن غيره من المفاهيم المتشابهة خاصة مفهوم التحول الديمقراطي، نظرا للتشابه الشكلي بينهما، في حين أنهما مفهومان مختلفان تماما عن بعضهما، بحيث يشير الانتقال الديمقراطي إلى انتقال السلطة من الحكم الاستبدادي إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، وبالتالي العبور من حكم غير ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي، أما التحول الديمقراطي فإنه يعبر عن عملية طويلة وممتدة تشمل مجموعة من العمليات تتمثل في تطوير الديمقراطية وتعزيزها بشكل يجعل من النظام مستقرا وفاعلا حقيقيا في تأصيل ومأسسة القيم الديمقراطية وترسيخها (**هاني**، 2015).

أ ـ أسباب الانتقال الديمقراطي وأشكاله

تتعدّد أسباب وأشكال الانتقال الديمقراطي من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، وقد أظهرت التجارب الدولية التي مسّت دول العالم في الانتقال الديمقراطي ذلك وفقا لما يلي: (**حسنين**، 2013).

أ.1. أسباب الانتقال الديمقراطي

تبعا للدراسات المقارنة، تتعدد أسباب الانتقال الديمقراطي وتنقسم إلى مجموعة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

أ.1.1. أسباب تتعلق بحدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية

عندما تشتد الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ويعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، مما يحتم انتقالا ديمقراطيا لإعادة النظر في النظام و فاعليته في حل هاته الأزمات .

أ.1.2 أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين حسب هوياتهم وموازين القوة بينهم

يتضمن ذلك مجموعة من العناصر أهمها، درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق يكون للقيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة دور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي، ويحدث ذلك باقتناع القيادة السياسية بضرورة التوجه نحو الانتقال كحل آمن لتجنب تغيير النظام بالقوة.

أ.3.1. أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى فاعلية منظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي

قامت منظمات المجتمع المدني في العديد من الحالات في بعض الدول بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال، وكل ذلك يتوقف على وجود طلب شعبي على الديمقراطية، يقوم من خلاله المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيزه وتوسيع نطاقه.

أ.4.1. أسباب خارجية

تتمثل في بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ، إضافة إلى دور مؤسسات التمويل الدولية خاصة دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا.

وعليه فإن الأسباب الدافعة للمطالبة بالانتقال الديمقراطي متعددة ومتنوعة المجالات، قد ترجع إلى عجز النظام عن حل الأزمات الداخلية التي يرفض الشعب عيشها، أو يكون نتاج قوة المجتمع المدني وتماسكه في تأثيره في العملية السياسية، وقد يرجع لعوامل خارجية وأجنبية، إما بعمل التكتلات الغربية في تدعيم الانتقال، أو من خلال المؤسسات الدولية من خلال آلية الدعم المشروط، وقد يعود سبب الانتقال الديمقراطي لقوة الفاعلين السياسيين بالنظام وقدرتهم في إقرار إصلاحات من شأنها إقناع النخب السياسية في شكل يضمن الانتقال الآمن.

أ.2. أشكال الانتقال الديمقراطي

تتعدد أشكال الانتقال الديمقراطي وتتنوع حسب التجارب الدولية ويمكن تصنيفها إلى أربع نماذج هي:

أ.1.2. الانتقال من أعلى

يسمى الانتقال الديمقراطي بمبادرة النخبة الحاكمة داخل النظام، ويكون نتيجة اقتناع النظام الحاكم بعدم القدرة على الاستمرار بالحكم بالطرق القديمة والتقليدية بقناعة منه، أو من خلال ظهور تيار إصلاحي داخله يتبنى هذا الطرح، ويكون بتبني أفكار وخطوات انفتاحية تحت إشراف القائد الإصلاحي أو الملك، أو التيار الاصلاحي في النظام (**عبد الفتاح ماضي**، 2009، **الصفحات**ـ47 48).

أ.2.2.الانتقال عن طريق التفاوض

يكون نتيجة تدهور أداء النظام وضعف شرعيته، ويتم من خلال توافق النخب الحاكمة وقوى المعارضة، بحيث يقوم النظام الحاكم بالتفاوض مع قوى المعارضة بتبنيه لخطوات انفتاحية تجاه القوى المعارضة، ويتخذ عادة شكل مؤتمرات قومية يتم من خلالها بناء خارطة الانتقال. (**عبد الفتاح ماضي**، 2009، **الصفحات** 57ـ58)

أ.3.2. الانتقال من أسفل

يكون من خلال تصاعد الاضرابات والاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالتغيير، بحيث تظهر قوى ديمقراطية معارضة تستغل هذه الأخيرة بهدف الضغط على الحكام للإستجابة إلى مطالبها، وتلعب المعارضة في هذه الظروف دورا كبيرا ومحوريا للاستفادة من مساحة الضغط التي يوفرها النظام جراء الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومواصلة الضغط من أجل الوصول إلى مرحلة الانتقال من خلال دفع النظام إلى التنازل والانفتاح لتلبية المطالب. (**عبد الفتاح ماضي**، 2009، **الصفحات** 64ـ65) .

أ.4.2 الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي:

يرتبط هذا النوع من الانتقال بوجود حروب وصراعات تحكمها توازنات داخلية وإقليمية ودولية، ويحدث عادة في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، مع تسجيل عجز قوى المعارضة عن تحديه والإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة أو تحالف يضم مجموعة من الدول بحجة الإطاحة بنظام دكتاتوري، أو تدخل لأسباب إنسانية أو لحل حرب أهلية (**حسنين**، 2013).

وعلى هذا الأساس نستخلص أن للإنتقال الديمقراطي نماذج متعددة تختلف حسب الظروف والمعطيات السياسية لكل بلد، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن الكثير من التجارب الناجحة كان لسياق العلاقات المدنية العسكرية دور كبير في إرسائها أو فشلها، فكيف يمكن للمؤسسة العسكرية أن تساهم في الانتقال الديمقراطي من عدمه؟.

2.3.العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي...أي علاقة؟

أفضت الدراسات المقارنة المتعلقة بتجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة في العالم أن إنتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين تتنوع وتختلف طرقها باختلاف الأوضاع وتباينها حسب كل دولة، ففي البرازيل مثلا انقسمت الجيوش بينها حول مسألة تمسكها بالسلطة وإعادتها للمدنيين مع ضمان مصالح المؤسسة العسكرية، أما في كل من أندونيسيا وشيلي وكوريا الجنوبية فقد سلّمت النخب العسكرية السلطة للمدنيين أثناء مرحلة الانتقال، نتيجة لنضال سياسي ممتد وتظاهرات شعبية قوية، وأكدت التجارب من خلال هذا كله أن خروج الجيوش من السلطة اتخذ منحى تنازليا بحيث تقلص شيئا فشيئا، لتمارس وفقها النخب المدنية المنتخبة السلطة وفقا لبرنامج سياسي ممتد يهدف إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش كلها معا (**عبد الفتاح**، 2017).

ويتمثل دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بصفة عامة في أن المهمة الرئيسية والمحورية المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية هو التركيز على إخراج الفئة الحاكمة للجيش أو الحزب الحاكم من السياسة وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، فالتجارب الناجحة في الانتقال الديمقراطي في هذا الإطار دعمت جيوش المتظاهرين والثورات الداعية للديمقراطية، وكان عدم ممانعتها في انتقال السلطة إلى قوى مدنية عاملا حاسما في ذلك، شرط أن تكون القوى المدنية تشكل قوة حقيقية، تشكل تحالفا وطنيا لانتقال السلطة دون التصادم مع المؤسسة العسكرية (**عودة**، 2017، **الصفحات** 496-498).

ويمكن أن نستنتج أن الانتقال الديمقراطي الناجح بهذا المعنى مرهون بدرجة أولى بتسليم الجيش السلطة للمدنيين كقناعة، سيما وأن السلطة المنتخبة المستلمة تعبر عن إرادة الشعوب، ويكون ذلك بتدعيم الثورات ومطالبها، إضافة إلى شرط وجود قوى مدنية وطنية وحقيقية.

أما عن العلاقات المدنية العسكرية التي من شأنها إفشال عملية الانتقال الديمقراطي فإنها تكون حتما من خلال استمرار الجيش في التأثير في العملية السياسية بسبب انقسام النخب والقوى السياسية وعدم وجود إجماع وطني على إخراج الجيش، أو من خلال تسييس بعض قوى الجيش من خلال عقد اتفاقات غير معلنة معه على حساب منافسيها مثل الحالة التركية في ثمانينات القرن العشرين (ماضي، 2012).

وخلاصة لربط دور العلاقات المدنية العسكرية بالانتقال الديمقراطي فإنه تم إثبات صدق الفرضية القائلة بأنه كلما تدخلت المؤسسة العسكرية في ممارسة السلطة السياسية كلما شكّلت عائقا حقيقيا في عملية الانتقال الديمقراطي، وكلّما ضعف أداء القوى المدنية وانقسمت فيما بينها بعيدا عن رسم خارطة وطنية موحدة كلما ترك المجال واسعا لتدخّل المؤسسة العسكرية، وبالتالي فشل عملية الانتقال، وهنا وجب التساؤل في هذا الطرح عن واقع العلقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الدول العربية في موجة حراك سنة 2011.

3.العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الدول العربية خلال موجة الحراك الأولى

تختلف دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الدول النامية عامة وفي الدول العربية بالخصوص عن مثيلتها في الدول الغربية الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الدولة في كل منهما، إضافة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي تختص بها جيوشها من جهة أخرى، وفي هذا الاطار يميز الباحث السياسي عبد الاله بلقيز بين ثلاثة أنماط للجيوش العربية خاصيتها الأساسية تدخلها في العملية السياسية والسيطرة عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في (**عبد الفتاح ماضي**، 2009، **الصفحات** 20-23):

أ جيش السلطة

يكون فيها الجيش أداة في يد السلطة أو النخبة الحاكمة لا جيشا للدولة، يتم استخدامه لقمع المجتمع والقوى المعارضة عند الاقتضاء، وتكمن مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار النظام وديمومته، وبالتالي يعتبر الجيش في هذا النمط بمثابة ملكية خاصة في يد النخبة الحاكمة، وليس مؤسسة عمومية للدولة والشعب بحيث يكون ولاؤه لها لا للوطن.

بـ سلطة الجيش

يسمى كذلك هذا النمط بدولة الجيش يحتكر العمليات السياسية، ويدير السلطة بطريقة مباشرة من خلال حكم عسكري أو بطريقة غير مباشرة بوضع شخصية سياسية صورية في الواجهة مع الإبقاء على اتخاذ القرارات من قبل كبار الشخصيات في الجيش وتعلو بذلك سلطته في اتخاذ القرارات السياسية على السلطة الحاكمة، وعادة ما يتخذ هذا الشكل أسلوب الانقلاب العسكري.

جـ الجيش الأهلي

عادة ما يميز هذا النمط الدولة التي تعاني نقصا في الاندماج الاجتماعي من خلال الصراعات الإثنية أوالإقتتال الأهلي، حيث يصبح لكل فئة أو عصبة جيشها الذي يدافع عنها، وبالتالي تحسين نصيب كل فئة من السلطة، ليصبح الجيش في هذا المعنى عبارة عن ميليشيات منهمكة في الدفاع عن فئة دون حماية الوطن.

وعليه يتبين أن الجيوش العربية تختلف مكانتها في إطار العلاقات المدنية العسكرية عن باقي الدول الغربية التي تعرف انفتاحا ديمقراطيا كبيرا، وبالتالي اتخذت أشكالا في ممارستها للسلطة وأمور الحكم لتأخذ صور جيش السلطة أو جيش الدولة أو الجيش الأهلي.

والتساؤل الذي يطرح في هذا الإطار بعد التعرف على أشكال ممارسة الجيوش للسلطة في إطار الطابع المتميز لدراسة العلاقات المدنية العسكرية في البلدان العربية، يتمحور حول أدوار هذه الأخيرة في الحالات الاستثنائية وغير العادية التي شهدتها المنطقة العربية ابتداء من سنة 2010، والمقام هنا يتعلق بدور الجيوش في الثورات العربية التي طالبت من خلالها الشعوب بتغيير الأنظمة وبإسقاطها، وبالتالي التعرف على موقف ودور الجيوش العربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

عرف تاريخ العلاقات المدنية العسكرية العربية تصنيفين عبر مرحلتين مهمتين أولاها تتعلق بسنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين أين كانت الجيوش منافسا رئيسيا لحكومات غير ديمقراطية عبر آلية الانقلابات العسكرية، وثانيها بدأت في سنوات السبعينات، حيث تمثل دور المؤسسة العسكرية فيها في حماية الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية (**دخان**، 2018)، ومؤخرا بدأ الحديث عن تصنيف ثالث

يتمثل في دور الجيوش في الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي التي كانت في شكل موجات لحراك اجتماعي أخذ اسم الربيع العربي بداية من ديسمبر 2010، والتي كانت سببا في تغيير العديد من الأنظمة الحاكمة أين كان للمؤسسة العسكرية الدور الكبير والمحوري في بقاء الأنظمة أو سقوطها وقتها (**أحمد اسماعيل**، 2018)، وبالتالي التأثير في الانتقال الديمقراطي لهذه الدول من عدمه.

وحملات الحراك التي عرفتها العديد من دول الوطن العربي المطالبة باسقاط الأنظمة، تم من خلالها إقحام الجيش في لعب دور سياسي مهم، (**أحمد اسماعيل**، 2018)، وذلك من خلال الأوضاع التي فرضت عليه ضرورة اتخاذ موقف من الحراك من جهة، وموقف تجاه الأنظمة المستبدة من جهة أخرى من خلال مساندتها (philipe, 2012, p. 151)، خاصة وأنه كان يتخذ صفة جيش السلطة.

بناء على المشهد السياسي العربي في تلك المرحلة، تم تسجيل أربعة مواقف متنوعة للجيوش العربية، وقد تم تصنيفها إلى (HADDAD, 2016) :

- الجيوش المشاركة والمرافقة مثل ما حدث في كل من تونس ومصر في حراك 2011.

- الجيوش المدعمة للنظام والحامية له من خلال قمع المظاهرات مثل البحرين وسوريا .

- الجيوش المنقسمة بين الواقفة لصف النظام والداعمة للحركات الاحتجاجية مثل ليبيا واليمن.

- الجيوش المحايدة كما كان الحال في كل من الجزائر والمغرب.

أما عن النموذج الأول فقد تمثل فيه دور الجيش في رفض اطلاق النار على المتظاهرين واتخاذ موقف الحياد إلى أن تم ضمان انتقال السلطة إلى نخبة مدنية منتخبة، من خلال الإسراع في بناء مؤسسي دستوري بانتخاب هيئات برلمانية وإقامة دستور وانتخاب لرئيس جمهورية كما هو الحال في تونس ومصر (philipe, 2012, p. 151)، والنموذج الثاني باعتباره حامي السلطة الحاكمة فقد تمثل دوره في قمع المظاهرات والوقوف ضدها، ووصلت ملامحها إلى أقوى مشاهد العنف السياسي، واعتمدت من خلالها السلطة الحاكمة على ولاءات الجيش في عمليات القمع، والحالة البحرينية هي أكبر مثال لذلك، مع الإشادة إلى الحالة السورية قبل أن تصل حالة الانسداد بينها وبين القوى المنتفضة، وعن النموذج الثالث فيتمثل في السيناريو الليبي واليمني أين حدث انقسام داخلي للجيش بين مؤيد ومعارض للانتفاضات مما أدى إلى نشوب حرب أهلية بهما (philipe, 2012, pp. 153-154)، ليبقى النموذج الرابع الذي عرف في كل من المغرب والجزائر، فاتخذ الجيش فيه صفة الحياد نظرا لمبادرة الأنظمة بها لانتقال ديمقراطي من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية .

ويتبين من خلال ما تم عرضه أن دور المؤسسة العسكرية في موجة الحراك الأولى في الوطن العربي اتخذ أشكالا ونماذجا متعددة، أثرت على منحى الانتقال الديمقراطي في هذه الدول حيث تمثل هذا الدور في لعبه الأدوار الداعمة من خلال مرافقة الحراك وعدم استعمال القمع ضده، أو من خلال لعبه أدوار معاداة الانتفاضات والوقوف سندا للنظام الحاكم وبالتالي عرقلة وإفشال عملية الانتقال، وذهبت مواقف الجيش لدرجة انقسامه بين التأييد والمعارضة، لتنحو عملية الانتقال منحى آخر أثرت على قيام الدولة وكينونتها ككل.

4. موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 وتأثيره على الانتقال الديمقراطي في الجزائر

فمن خلال التعرف إلى أهم المواقف التي اتخذتها الجيوش العربية في موجة الحراك الأولى بالوطن العربي، تم الإشارة إلى النموذج الجزائري المحايد للمؤسسة العسكرية وقتها، نظرا إلى عمل النظام الحاكم باستغلال الفرصة والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها بحراكها، بإقرار إصلاحات سياسية واقتصادية ليجسد بهذا المعنى مفهوم الانتقال من أعلى بمبادرة من النظام الحاكم، إلا أن الاستقرار لم يدم طويلا، حيث قام الشعب الجزائري بانتفاضة شعبية كبيرة نادت بإسقاط النظام، وتغييره من خلال موجة حراك سمّيت في أدبيات الإعلام والسياسة بموجة الحراك الثانية في البلاد العربية، شهدتها تزامنا كل من السودان والجزائر ولبنان ومصر.

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على الحالة الجزائرية في هذا الحراك بالبحث في موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها فيه، ومنه إبراز موقفها حيال الانتقال الديمقراطي بالجزائر، سيما وأن تاريخها في هذا الإطار يعترف لها بتدخلها في الحياة السياسية قبل الاستقلال في إطار صراع أولوية السياسي على العسكري سنة 1956، عند ما أقر مؤتمر الصومام أولوية السياسي على العسكري، لترجح الكفة بعدها إلى العسكري بعدما رفضت القيادة العسكرية وقتها مخرجاته، أما بعد الاستقلال فقد تم تسجيل سيطرة التحالف السياسي العسكري بعد الانقلاب الناجح ضد الحكومة المؤقتة للرئيس بن بلة بقيادة هواري بومدين قائد الأركان وقتها سنة 1965، وقد كان الانقلاب ضد الجيل الذي قاد الثورة في سنواتها الأولى (**مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، 2010)، ليتطور دورها بعدها بتولي الشاذلي بن جديد رئاسة الدولة، و هو الرجل العسكري الثاني بعد هواري بومدين، لتأخذ نموذج جيش الدولة الذي تم الإشارة إليه سابقا، سيما ما يتعلق بتوقيف المسار الانتخابي سنة 1991، الذي فاز فيه الحزب الإسلامي بمعظم مقاعد البرلمان والمجالس الشعبية البلدية والولائية (**مسعد، الجزائر و أزمة الربيع الثاني**، 2019).

انطلاقا من اللمحة الوجيزة عن التاريخ السياسي للمؤسسة العسكرية، سوف يتم التطرق إلى موجة الحراك التي عرفتها الجزائر سنة 2019، ومحاولة ربطها بالانتقال الديمقراطي كمفهوم سياسي، ثم البت بعدها في موقف المؤسسة العسكرية منه ودورها فيه.

1.4 الحراك الشعبي الجزائري والانتقال الديمقراطي

إن المتتبع لكرونولوجيا الحراك بالجزائر بداية من فبراير 2019، يتبين أن هذا الأخير اتسم بهبة شعبية كبيرة اتخذت شكل مظاهرات ومسيرات مليونية، عبّر من خلالها الشعب الجزائري عن رفضه لمجموعة من الأزمات المتفاوتة الحدة أدّت إلى عدم اقتناع الشعب الجزائري بالفواعل السياسية وأدواتها التنفيذية (**مصباح، الحراك الشعبي في الجزائر - جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، 2020، **الصفحات** 90-91) ، وتظهر عموما أهم هذه الأسباب في (**أيت حمادوش**، 2019)

أ.1 **أزمات سياسية** : تتمثل في أهم سبب في بدايات الفعل الاحتجاجي بالجزائر، وتعود حيثياتها إلى تمسك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لعهدة رئاسية خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي، وكذا أزمة المجلس الوطني الشعبي من خلال الانقلاب على رئيسه، وتغييرات غير مسبوقة في سلك المؤسسة العسكرية التي شهدت عزل وإقالة ومتابعة ضباط سامين في مناصب جد حساسة، إضافة إلى فضيحة تهريب المخدرات بالجزائر.

أ.2 **أزمات أقتصادية** : تتمثل في أهم التوجهات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية أثناء فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولا سيما الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط عام 2014 الذي يعتبر المورد الوحيد لخزينة الدولة وميزانيتها، أين انخفضت المداخيل بما يقارب 50 بالمائة، مما أدى إلى اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة نقود بدون مقابل.

وفي ظل هذه الظروف التي انعكست على الاستقرار في البلاد داخليا وخارجيا، مع تواصل الحراك وتطور مطالبه، اتخذ مصير الانتقال الديمقراطي سيناريوهات كثيرة ومتعددة من قبل المحللين والنقاد بناء على تجارب الدول المماثلة، سيما ما يتعلق بموقف المؤسسة العسكرية من الحراك والنظام السائد وقتها إما بتأييده أو بالإنحياز للحراك الشعبي ولمطالبه، وبالتالي تسييره للمرحلة الانتقالية وتسليم السلطة إلى مدنيين أو عدمه.

وانطلاقا من الإجابة على إشكالية العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي، فإن موقف المؤسسة العسكرية في الجزائر أصبح هو المحدّد الأساسي لمصير الانتقال الديمقراطي بها، وذلك بدراسة موقف الجيش حيال الحراك ومطالبه، والذي اتضحت ملامحه عبر خطابات قائد الأركان بها، نائب وزير الدفاع السيد أحمد قايد صالح من خلال الزيارات الميدانية والتفتيشية التي كان يقوم بها على مستوى الولايات العسكرية في البلاد، والتي كانت تشكل رد فعل لكل مسيرة شعبية.

2.4.ملامح موقف المؤسسة العسكرية من حراك 2019 بالجزائر

اتخذ موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي مجموعة من الملامح أهمها:

أ- التعامل السلمي مع الحراك وتأمينه

كان ذلك من خلال تعامل المؤسسة العسكرية مع المسيرات

والتظاهرات الشعبية في شكل سلمي بعيدا عن القمع والعنف، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها التجربة المريرة التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء، ومحاولة الابتعاد عن الصورة التي قدمتها مؤسسة الجيش في تلك المرحلة، إضافة إلى الاستفادة من تجارب دول الربيع العربي خلال الموجة الأولى للحراك التي شهدت موجة كبيرة من العنف واللااستقرار مثل ليبيا وسوريا واليمن. (**يوسف أحمد**، 2019).

وفي هذا الإطار عبّر رئيس الأركان من خلال خطاباته عن تعهّده بالتزامه إزاء الشعب الجزائري واحترام مطالبه بمرافقة الحراك وتأمينه وتحقيق ما يصبوا إليه الشعب من مطالب (**وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 2019)، وذلك بعدم إراقة أي نقطة دم واحدة، منوّها في كل مرة ومعبرا عن العلاقة الوطيدة التي تربط الشعب الجزائري بجيشه عبر التاريخ بدءا من فترة الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال وصولا لمحاربة الإرهاب خلال العشرية السوداء، وأهم العبارات التي أدلى بها في هذا الشأن قوله" **أجدد اليوم ما تعهدت به أمام الله وأمام الشعب وأمام التاريخ بأن الجيش الوطني الشعبي سيكون دوما وفقا لمهامه الحصن الحصين للشعب والوطن في جميع الظروف والأحوال**" (**وزارة الدفاع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 2019، **صفحة** 7) وقوله: " **أتعهد أمام الله وأمام الوطن والشعب على ضمان والحفاظ على استقرار الوطن والسهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من كل مكروه**". (**وزارة الدفاع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 2019، **صفحة** 13)، و قوله كذلك: " **أن العتاد والأسلحة توجه ضد أعداء الوطن وليس ضد الشعب**" (**وزارة الدفاع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 2019، **صفحة** 30)، إضافة إلى تحذيره من استغلال المسيرات من قبل أطراف معادية داخليا وخارجيا تهدف إلى زعزعة الاستقرار بالبلاد مما يدل على الرغبة الحقيقية في حماية الحراك والتركيز على استمراريته وسلميته والتعبير عن النوايا الحقيقية لنية مؤسسة الجيش في تبني الحلول الأمنية والسلمية في حل الأزمة بالجزائر، ويرجع نجاح تعامل المؤسسة الأمنية مع الحراك في إطار تأمينه إلى الخبرة التراكمية للأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمات سيما سنوات محاربة الإرهاب، فقد تعاملت مع المحتجين بمرونة كبيرة وقد قدّم من خلال ذلك رسالة قوية

للتضامن والالتحام الذي ميّز المتظاهرين مع أفراد أجهزة الأمن على أساس أنهم أفراد من مجتمع واحد (**بومدين**، 2020).

وعلى هذا الأساس يتبين أنّ أوّل مظهر من مظاهر مساهمة المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بالجزائر موقفها الإيجابي تجاه الحراك بالاعتراف به ومرافقته وتأمينه من أي إنزلاق يضر بالمتظاهرين.

ب- الاعتراف بالمطلب الأساسي للحراك والاستجابة له

يتمثل في إزاحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الحكم مع ضرورة التأكيد على تبني الحل الدستوري في تسيير المرحلة الإنتقالية بتطبيق المواد 07-08 و102 من الدستور (**مصباح، الحراك الشعبي في الجزائر - جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، 2020، **الصفحات** 253-254)، حيث تنص المادة السابعة (07) منه على أن الشعب مصدر كل سلطة وأن السيادة الوطنية ملك للشعب، أما المادة الثامنة (08) منه فإنها تنص على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب يمارسها من خلال المؤسسات الدستورية التي يختارها كما يمارسها أيضا من خلال الاستفتاء وبواسطة ممثليه، أما المادة 102 من الدستور فإنها تنص على حالة استحالة أداء رئيس الجمهورية لمهامه لسبب صحي وإثبات ذلك من قبل البرلمان والتصويت على المانع بناء على اقتراح من قبل المجلس الدستوري، وتضيف المادة كذلك أنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية من مهامه أو وفاته يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ليثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وتبلغ شهادة التصريح إلى البرلمان ويتولى بعدها رئيس مجلس الأمة رئاسة الدولة مدة 90 يوما تنظّم من خلالها انتخابات رئاسية (**القانون رقم** 19-01، 2016). وقد أدلى قائد الأركان حينها خطابا يحوي الاعتراف بمطالب الشعب الجزائري ووصفها بالشرعية، وأن الحل الدستوري بهذا المعنى بمثابة الحل الأنسب والأسلم والمقبول لحل الأزمة والخروج منها. وفي هذا الإطار عبّر قائلا: "هبتكم الشعبية، التي باركناها و باركنا غاياتها السامية "، وقوله كذلك أن: "إننا نقف مع الشعب حتى تتحقق مطالبه كاملة غير منقوصة".

وبالتالي يظهر أن تأكيد مؤسسة الجيش ممثلة في قائد أركانه السيد أحمد قايد صالح على تفعيل المواد المذكورة سلفا تعبر عن ضغط المؤسسة العسكرية على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أجل تقديم استقالته، والذي تم فعلا بتاريخ 02 أفريل 2019، ليليها تولي السيد عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة إلى غاية البت في التحضير لانتخابات رئاسية، ويدل ذلك جليا في تبني مؤسسة الجيش لمطلب الحراك الأساسي المتمثل في إسقاط نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وتبني الشرعية الدستورية في تسيير المرحلة الانتقالية مع المرافقة الأمنية لتحضير انتخابات رئاسية شفافة تحت إشراف لجنة مستقلة لمراقبة الإنتخابات بدلا من وزارة الداخلية كما كان معتادا .

ج- المرافقة الأمنية لتحضير انتخابات رئاسية:

لقد رافقت مؤسسة الجيش الانتخابات الرئاسية وسهرت على شفافيتها والتي تمت تحت إشراف لجنة مستقلة لمراقبتها بدلا عن وزارة الداخلية كما جرت العادة، وذلك لمن خلال تأمين صناديق الاقتراع من جهة ومن جهة أخرى ضمان سير مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية وتفادي حدوث فراغ سياسي ومؤسساتي بها، وقد أسفر ذلك عن انتخاب رئيس مدني للجمهورية الجزائرية السيد عبد المجيد تبون .

د- ملاحقة ملفات الفساد

تلبية لمطالب الحراك تم ملاحقة ملفات الفساد، وتصفية رموز النظام من سياسيين ورجال أعمال ومتابعتهم قضائيا، مع ضمان المرافقة لمؤسسة العدالة في ممارسة مهامها بشكل مستقل وبعيدا عن ضغوطات، وإن دل على شيء إنما يدل على حقيقة رغبة المؤسسة في حماية مؤسسات الدولة وتلبية مطالب الحراك في هذا الشأن (**مصباح، الحراك الشعبي في الجزائر - جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، 2020، **الصفحات** 224-225).

ومنه فإن دعم المؤسسة العسكرية لمطالب الحراك، ومرافقته لتحقيق كل مطالبه سيما ما يتعلق بتفعيل المادة 102 من الدستور وملاحقة رموز النظام بالمساءلة والمحاسبة، يعتبر مؤشرا واضحا وقويا لإنهاء العلاقة القائمة بين مؤسسة الجيش ومؤسسة الرئاسة، والوقوف في صف الحراك.

5. خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات المدنية العسكرية تؤثر على مسار الانتقال الديمقراطي و مخرجاته إيجابا من خلال اتخاذ الجيوش موقفا تجاه الحراك، وذلك بعدم دعم النظام السائد، وعدم التعرض للمتظاهرين بالقوة، و أن نجاح نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في هذا الإطار مرهون بالأساس بتحييد المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها من قبل نخب مدنية قوية ومتماسكة، أما عن مسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، فإن دور الجيوش فيها كان كبيرا في تحديد مسارها، وقد تجسد ذلك عبر موقفها من الحراك ومطالبه، وتجربة كل من تونس ومصر الناجحتين الى حد ما وقتها أكبر دليل على ذلك، أما عن موجة الحراك الثانية التي مست الجزائر، فقد ساهم جيشها إلى حد ما، ولو بصفة مبدئية في الاستجابة للإرادة الشعبية من خلال عدم التصدي للمظاهرات الشعبية بالعنف و القمع، والسهر على مرافقتها وتأمينها، إضافة الى تدخله بالضغط على مؤسسة الرئاسة للتنحي عن السلطة، والمطالبة بتطبيق المواد 07 و08، و102 من الدستور القاضية بأن الشعب مصدر كل سلطة، وضرورة إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية لتوفر المانع الطبي.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المصادر و المراجع

1.المراجع العربية

أحمد جلال. (2015). صراع القوى المدنية العسكرية و أثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002-2010). مصر: المكتب العربي للمعارف.

أحمد يوسف أحمد. (يونيو 2019). الموجة الثانية من الربيع العربي ..البحث عن نموذج. الملف المصري ، الصفحات 4-9.

إسراء أحمد اسماعيل. (2018). العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر. مصر: المكتب العربي للمعارف.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 19-01. (07 03، 2016). الالجريدة الرسمية رقم 14. المتعلق بتعديل الدستور الجزائري . الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

توفيق ابراهيم حسنين. (24 01، 2013). الانتقال الديمقراطي- إطار نظري -. تاريخ الاسترداد 18 04، 2020، من مركز الجزيرة للدراسات: https:// studies.aljazeera.net

جهاد عودة. (2017). الأزمة الاستراتيجية و العلقات المدنية العسكرية منذ ثورات الربيع العربي. مصر: المكتب العربي للمعارف.

سليمان هاني. (2015). العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديقراطي بعد ثورة 25 يناير. مصر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

شريف البوشي. (25 10، 2019). الانتقال الديمقراطي - الأسس و الآليات -. تاريخ الاسترداد 18 04، 2020، من المعهد المصري للدراسات:

https://eipss-eg.or

عامر مصباح. (2020). الحراك الشعبي في الجزائر - جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي. مصر: دارالكتاب الحديث.

عامر مصباح. (2018). نظرية العلاقات المدنية العسكرية -الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي-. مصر: دار الكتاب الحديث.

عبد الفتاح، ماضي. (10 4، 2012). الجيوش و التحول الديمقراطي. تاريخ الاسترداد 18 4، 2020، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net

عبد الله فيصل علام. (2018). العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر يوليو -1952يوليو 2013. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

عربي بومدين. (2020). الجزائر و السودان: العرض السلطوي في مواجهة زيادة الطلب الشعبي على الديمقراطية. أواصر ، الصفحات 34-35.

لويزة أيت حمادوش. (19 03، 2019). الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض و الانتقال التعاقدي . تاريخ الاسترداد 29 4، 2020، من مركز الدراسات للجزيرة: https://studies.aljazeera.net

ماضي عبد الفتاح. (يناير 2017). الجيوش و الانتقال الديمقراطي:كيف تخرج الجيوش من السلطة ؟ سياسات عربية ، الصفحات 7-27.

نور الدين دخان. (2018). العنف السياسي و انعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. لأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

نيفين مسعد. (يونيو 2019). الجزائر و أزمة الربيع الثاني. الملف المصري ، الصفحات 10-14.

نيفين مسعد. (2010). كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .

و آخرون عبد الفتاح ماضي. (2009). لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية و تأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

وزارة الدفاع الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (4، 2019).

الشعب هو المصدر الوحيد و الأوحد للسلطة. مجلة الجيش ، الصفحات 3-4.

وزارة الدفاع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2019). خلاصة خطب و رسائل السيد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وير الدفاع ، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي. الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية.

المراجع الأجنبية

HADDAD, S. (2016). les armées arabes et les mouvements révolutionnaires:positions et roles perspectives théhoriques et études de cas. Rennes: presses universitaire de rennes .

philipe, D.-v. (2012). le role des militaires dans les transition arabes. Barcelone: Iemed.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

خديجة بن قدور، وآخرون (2022)، العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير2019 نموذجا، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 333-341